

Distr.: Limited
20 October 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة الخامسة

فيينا، ١٨-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

مشروع التقرير

المقررة: إليزابيث فيرفيل (الولايات المتحدة الأمريكية)

إضافة

رابعاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها:

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

١- نظر المؤتمر، في جلسته الرابعة المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في البند ٢ (أ) من جدول الأعمال، المعنون "استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية". وكان معروضا على المؤتمر للنظر في هذا البند ما يلي:

(أ) تقرير الأمانة عن استحداث أدوات لجمع معلومات من الدول عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (CTOC/COP/2010/10)؛

(ب) حالة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها وما يتصل بذلك من التبليغات والإعلانات والتحفظات (CTOC/COP/2010/CRP.4)؛



(ج) حالة الردود على الاستبيانات والقائمة المرجعية بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (CTOP/COP/2010/CRP.6).

٢- وألقى ممثل عن الأمانة كلمة استهلاكية، كما قدّم ممثل آخر عنها عرضاً إيضاحياً سمعياً-بصرياً.

٣- وتكلّم ممثلو الأرجنتين وشيلي (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي) وكرواتيا وكازاخستان وسري لانكا وأستراليا.

٤- وتكلّم أيضاً المراقب عن منظمة فرسان مالطة.

المداولات

٥- شدّد عدة متكلمين على أن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي مسؤولية مشتركة تتطلب تدابير منسّقة وجماعية على الصعيد العالمي. وذكروا أنه يلزم بذل جهود وطنية وإقليمية ودولية لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً، كما يلزم فهم الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة عبر الوطنية فهماً أفضل. وقدّم المتكلمون أمثلة عملية تبين ما أحرزته حكوماتهم من تقدّم في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، مثل اعتماد تشريعات وطنية واتخاذ مبادرات تشريعية وبرامجية تتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٦- وأبرز كثير من المتكلمين مدى أهمية التعاون الإقليمي والدولي لمعالجة الجريمة المنظمة عبر الوطنية معالجة أفضل ولضمان استخدام الاتفاقية استخداماً تاماً. وشجعت الدول أيضاً على تجريم جميع الأفعال التي جرّمتها الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة، ضماناً لفعالية آليات التعاون الدولي، مثل الآليات الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين للعدالة.

٧- وشدّد المتكلمون على الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية من أجل مساعدة الدول على منع الجريمة المنظمة ومكافحتها وعلى تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها تنفيذاً أفضل. وشدّد على أهمية تأمين تمويل مستدام وقابل للتنبؤ لكي يتمكن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من القيام بأنشطة من هذا القبيل. وذكر أيضاً أن التنسيق بين الجهات المانحة هو ضرورة أساسية لتفادي ازدواجية الجهود وعدم الكفاءة في استخدام الموارد.

٨- وشدّد عدة متكلمين على ضرورة تقييم تنفيذ الاتفاقية بعد مرور ١٠ سنوات على اعتمادها، وأشاروا في هذا الصدد إلى جدوى استعمال برامجية التقييم الذاتي الشاملة (برامجية

الاستقصاء الشامل). وشدد بعض المتكلمين على أن من شأن وجود آلية استعراض قوية وفعالة أن يمكن الدول الأطراف من الحصول على معلومات موثوقة ومتسقة عن تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها. وقالوا إنه يمكن لآلية استعراض من هذا القبيل أن تساعد على استبانة الثغرات وإبراز التجارب الناجحة والممارسات الجيدة، وكذلك تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية. وذكر أن فريق الخبراء الحكوميين العامل المؤقت المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية هو محفل مناسب لتبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها.
